«الأمناء» تستعرض في عدة حلقات أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (الحلقة الثانية)..

مفاوضات السلام يجب أن تشمل كل الكيانات

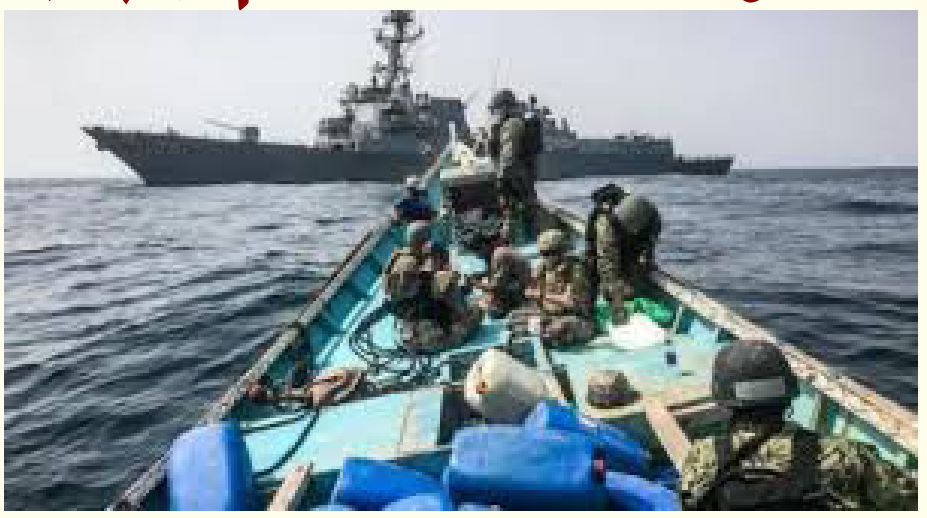

أسلحة مهربة وصلت إلى الحوثي عبر المياه الإقليمية العمانية

الحوثي يحتجز مدنيين ليبادلهم بأسراهم في مخالفة للقانون الدولي الإنساني

الإمارات حريصة على مواجهة الحوثي وحزب الإصلاح وجماعات الإرهاب

تنصيب إيران سفيراً لها في اليمن يهدد السلام والاستقرار

الأمناء/ القسم السياسي:

قدم الخبراء المعنيون باليمن تقريرًا مطولًا لمجلس الأمن نهاية يناير 2021م، المنصرم، كشفوا فيه تفاصيل وخفايا وفساد الشرعية اليمنية، والبنك المركزي اليمني، ودعم إيران للحوثي بالأسلحة، وغيرها من الخفايا.

وتنشر «الأمناء» أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن في عدة حلقات.

مفاوضات السلام

وقال التقرير: «يواصل الفريق رصد العقبات التي تعترض السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وكما يلاحظ في التقرير السابق للفريق 26/ 3/ 2020م، فإن النزاع في اليمن ليس ثنائيا وينبغي أن تشمل مفاوضات السلام كيانات أكثر من تلك المحددة في قرار مجلس الأمن 2216 (2015) وينبغي أن تشمل كيانات الساحل الجنوبي والغربي».

اتفاق استوكهولم

وأضاف: «في أكتوبر وبعد أشهر من المفاوضات جرى تبادل (1056) أسيرا وكان بعض المدنيين الذين اعتقلهم الحوثيون ضمن عملية التبادل ووثق الفريق حالات جارية يستغل فيها مدنيين ويحتجزهم الحوثيون بغرض تبادلهم. إن احتجاز المدنيين ومعاملتهم كأسرى هو بمثابة احتجاز رهائن، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وينبغي للأطراف المشاركة في عمليات التبادل في المستقبل أن تضع في اعتبارها ذلك».

وتابع: «وفي مارس انسحبت حكومة اليمن من لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وفي أبريل مات ضابط اتصال في لجنة تنسيق إعادة الانتشار تابع لحكومة اليمن متأثرا بجراح أصيب بها في حادث إطلاق نار وقع في 11 مارس في مدينة الحديدة. وعلى الرغم من أن هناك دعما شفويا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من كلا الجانبين فإن لجنة تنسيق إعادة الانتشار لا تزال غير نشطة، وتدهور الوضع الأمني على نطاق أوسع حول الحديدة في أكتوبر ولا يزال يتعين أن تنفذ جميع الأطراف عمليات إعادة نشر القوات المنصوص عليها».

وأكمل: «وفي مارس حول الحوثيون مبلغا وقدره 50 مليون ريال يمني من البنك المركزي اليمني في الحديدة وهو ما يشكل انتهاكا لاتفاق استوكهولم الذي نص على أن الإيرادات المتأتية من الموانئ يجب أن تودع في البنك المركزي اليمني وأن تستخدم لاحقا لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن جزءا صغيرا فقط من الأموال استخدم لدفع المرتبات».

اتفاق الرياض

وقال: «كان اتفاق الرياض المؤرخ في 5 نوفمبر 2019م طموحا في نطاقه وجداوله الزمنية، وعلى الرغم من الضغوط من جانب المملكة العربية السعودية والمواقف السياسية التي ما فتئ يعبر عنها المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن لإظهار التأييد لم يحرز سوى تقدم عملي ضئيل في التنفيذ، إذ انسحب المجلس الانتقالي الجنوبي في عدد من المناسبات وجرى تعيين محافظ جديد ومدير للأمن العام في عدن إلا أن المحافظ فقط هو الذي تولى منصبه».

وأضاف: «قوات حكومة اليمن المتمركزة في عدن قبل أغسطس 2019م تقاتل الآن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين ولم يكن هناك أي إعادة تمركز ذات شأن».

الإعلان المشترك

واستطرد: «ابتداء من أبريل 2020م عمل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن على تنظيم مجموعة من المفاوضات تتجه نحو إصدار إعلان مشترك سيوقع عليه الحوثيون وحكومة اليمن، وتركز المفاوضات على ثلاث مجالات هي: وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، واتخاذ تدابير اقتصادية وإنسانية، واستئناف العمليات السياسية الرامية إلى إنهاء النزاع بصورة شاملة. ويلاحظ الفريق أن الشرطين المسبقين الواردين في مقترح الحوثيين المؤرخ 8 أبريل يشملان بنودا إذا قبلها الطرفان ستحتاج إلى ضمانات إضافية لكفالة الامتثال للقرار 2216 (2015) وهذان الشرطان هما: حرية الوصول إلى جميع المطارات والموانئ في اليمن من أجل الرحلات الجوية المباشرة والشحن المباشر على التوالي، وتقاسم عائدات الهيدروكربونات».

وتابع: «ستتطلب حرية الوصول إلى الموانئ والمطارات نظاما قويا للتحقق خاضعا للمراقبة الدولية يكفل الامتثال للفقرة 2 من القرار 2511(2020) وفي كلتا الحالتين يجب أن تخضع السفن والطائرات لعمليات تفتيش خارج المناطق التي تسيطر عليها الحوثيون لضمان الامتثال».

وأكمل: «ويمكن أن تنطوي آلية مستقلة وشفافة لتقاسم عائدات النفط والغاز على إنشاء حساب ضمان في ولاية قضائية أجنبية يديرها مجلس شامل للجميع بإشراف من وكالة دولية».

تحديات إقليمية أمام السلام

وأشار التقرير إلى أنه: «فيما يتعلق باليمن تبقى الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية هي: الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران، وعمان، والمملكة العربية السعودية».

الجمهورية الإيرانية تنتهك القرارات\

وقال: «في 22 سبتمبر نقل عن العميد أبو الفضل شكارجي المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية قوله «لقد وفرنا لهم (اليمنيين) الخبرات التكنولوجية في المجال الدفاعي» وهو تصرف من شأنه أن يضع جمهورية إيران في موضع المنتهك للفقرة 14 من القرار 2216(2015)».

وأضاف: «وعقب طلب من الفريق أوضحت جمهورية إيران أن العميد شكارجي أشار إلى قدرات الجيش اليمني وأنصار الله على تصميم وتصنيع القذائف والطائرات المسيرة من دون طيار محليا وإلى خبرتهم الفنية المهنية في هذا المجال، وأشار أيضا إلى التعاون بين جمهورية إيران واليمن قبل اتخاذ القرار 2216(2015)».

وتابع: «وفي 17 أكتوبر قامت الجمهورية الإيرانية بتنصيب سفير بديل في اليمن مما يشير إلى اعتراف الدولة بسلطة الحوثيين، وهي خطوة تهدد سلامة اليمن واستقراراها، وهذا يتعارض مع روح القرار 2216(2015) على النحو المبين في الفقرة 25 أعلاه».

وأكمل: «وفي عام 2020 كرمت لوحات إعلانية بارزة في صنعاء قادة إيرانيين وأفاد قادة حوثيون أنهم جزء من محور المقاومة مما يجعل القرب السياسي لجمهورية إيران من قيادة الحوثيين شيئا فشيئا أكثر وضوحا، لاسيما في صنعاء، حيث تنحاز الأيديولوجيا الحوثية بصورة واضحة إلى جمهورية إيران الإسلامية».

عُمان

وأشار التقرير إلى أن: «رغبة عمان في أن تظل بثبات محايد وبمنأى عن النزاعات وهي رغبة موضوعة على المحك فمنذ عام 2015م جرى تسيير عدد من رحلات الرحمة بين صنعاء ومسقط لنقل اليمنيين المرضى والجرحى لتلقي العلاج الطبي وعلى الرغم من أن هذه الرحلات تؤدي وظيفة إنسانية فإن الفريق لا يزال قلقا بشأن احتمال إساءة استخدامها، فقد تلقى الفريق معلومات عن أربعة أشخاص سافروا عبر عمان إلى جمهورية إيران في عام 2015م، وأفاد أحدهم علنا في وقت لاحق أنه تلقى تدريبا بحريا في بندر عباس ثم قام بتسيير تهريب الأسلحة بحرا إلى الحوثيين، وفيما يتعلق بأحدث رحلة جوية تمت في 14 أكتوبر وشملت تبادل مواطنين من الولايات المتحدة مقابل يمنيين في مسقط أبلغت حكومة اليمن الفريق بأنها تلقت قائمة المسافرين في آخر لحظة، وبأنها لا تستطيع التحقق من هوية المسافرين وتمثل الشواغل المتعلقة بالوصول دون عوائق إلى صنعاء في رحلات جوية مباشرة مسألة محورية في صياغة إعلان مشترك، بالإضافة إلى مصادرة الأسلحة والمكونات المهربة التي وصلت إلى اليمن برا من صلالة في عام 2019م تشير بيانات نظام تحديد المواقع العالمي المأخوذة من مراكب شراعية لمهربين في عام2020م إلى أن مهربي الأسلحة يقومون بنقل الأسلحة من سفينة إلى أخرى داخل المياه الإقليمية العمانية ولم يتلق الفريق أدلة على أن السلطات العمانية متواطئة في هذه الأنشطة مما قد يدل على الافتقار إلى القدرة على الإنفاذ».

المملكة العربية السعودية

وقال: «لا يقتصر اعتماد اليمن الاقتصادي المستمر على المملكة العربية السعودية المتكررة بالعملة الصعبة في حسابات حكومة اليمن بل الأهم في ذلك أنه يمتد ليشمل ملايين اليمنيين الذين يستفيدون من تدفقات التحويلات المالية من مواطنيهم في المملكة العربية السعودية، وفي المقابل تحتاج السعودية في المقام الأول إلى دولة جارة مستقرة لا تشكل أي تهديد، ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية لم تغير طول نزاعها مع الحوثيين وضع اليمنيين الذين يعيشون داخل حدودها».

وأضاف: «ومع انخفاض تدفقات المساعدات بوجه عام اصبح اليمن يعتمد اعتمادا متزايدا على التحويلات المالية ويكتسي الاعتماد على المملكة العربية السعودية اهمية اكبر من أي وقت مضى، وتتمثل معضلة المملكة العربية السعودية في ان استيلاء الحوثيين على التحويلات المالية من خلال فرض الضرائب على السكان والمؤسسات التجارية الخاضعين لسيطرتها يزداد نجاعة».

وتابع: «ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية ترغب في إيجاد مخرج لها من اليمن ولكنها متحدة أيضا مع حكومة اليمن في دعوة الولايات المتحدة إلى إدراج الحوثيين في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية».

الإمارات العربية المتحدة

وقال: "يبدو أن الإمارات العربية المتحدة حريصة على مواجهة ثلاثة عناصر باليمن هي: الحوثيون وعناصر حزب الإصلاح داخل حكومة اليمن والجماعات الإرهابية، وفي حين أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها تواصل دعم قوات مكافحة الإرهاب اليمنية".